



المصريون أدلوا بأصواتهم.. واستطلاعات الرأي تتوقع اكتساح «نعم» للعملية

«المحروسة» تقول كلمتها في دستورها الجديد



ناخب مدنيا بصوتة امس



المصريون في الخارج كانوا قد دشوا عملية الاستفتاء قبل ايام



ناخبة تلتمص اصبعها بخاتم التصويت

من جانبه، دعا الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور الشعب المصري إلى المشاركة في الاستفتاء على الدستور. وفي تصريح خاص للتلفزيون المصري عقب الإذلاء بصوته في عملية الاستفتاء، قال منصور للشعب المصري: «صوتك أمانة»، مضيفاً أن التصويت ليس لصالح الدستور فقط ولكن لصالح خارطة المستقبل كلها، حيث يجب أن تحظى البلاد برئيس منتخب ومجلس تشريعي منتخب أيضاً.

وأضاف منصور أنه «لا بد أن يبث الشعب للإرهاب الأسود أنه لا يخشى شيئاً، وأنه مصمم على النزول دائماً».

من جانبه أكد رئيس الوزراء المصري الدكتور حازم الببلاوي تأمين عملية الاقتراع على مشروع الدستور من قبل الحكومة المصرية متوقعاً إقبال الناخبين «لقطف ثمار الثورة».

وقال الببلاوي في تصريح صحفي أثر الإذلاء بصوته أن مصر تحتاج لكل صوت من أصوات أبنائها وأثني كذلك على القضاة والقائمين على عملية الاقتراع وشد من أزرهم.

أما الفريق أول عبدالفتاح السيسي، وزير الدفاع، فقام صباح أمس بجولة شملت بعض لجان التصويت وذلك للإطلاع على الإجراءات الأمنية المصاحبة لتأمين عمليات الاقتراع في ظل التهديدات المستمرة من جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم بإفشال الاستفتاء.

ومن جانبه أكد مدير إدارة الإعلام بوزارة الداخلية العميد أمين حلمي انتظام جميع الخدمات الأمنية بكافة اللجان موضحاً أن الشرطة بالتنسيق مع الجيش قامت منذ فجر أمس بالانتشار في مقر الاستفتاء.

رئيس الوزراء:
نتوقع إقبال
الناخبين «لقطف
ثمار الثورة»
منظمات المجتمع
المدني المحلية
والعربية والعالمية
تراقب العملية



عبدالفتاح السيسي زار بعض مقر التصويت

محللون: الاستفتاء
أشبه بتصويت على
شعبية السيسي
الرئيس المؤقت:
لا بد أن يثبت الشعب
للإرهاب الأسود أنه
لا يخشى شيئاً

سبعة نشطاء من حزب مصر القوية الإسلامي يواجهون اتهامات جنائية لتعليقهم منصات تدعو إلى التصويت بلا على التعديلات الدستورية.

وأقار مراسلون، بأن هناك إقبالاً كثيفاً على مراكز الاقتراع في مختلف المحافظات، حيث إنه من المرجح أن يشارك عدد كبير من المصريين في التصويت على الدستور من بين أكثر من 50 مليون شخص مدعون للتصويت على مدار يومين.

السيسي في يوليو بهدف إعادة الديمقراطية. ووصف المسؤولون المصريون التعديلات الدستورية المطروحة بأنها مؤشر واضح على التقدم صوب هذا الهدف.

ومن المتوقع إجراء انتخابات رئاسية بحلول شهر ابريل على أن تعقبها انتخابات برلمانية.

لكن منظمات حقوق الإنسان لديها شكوك كبيرة في هذه العملية. وقد أبدت منظمة هيومن رايتس ووتش قلقها لتقارير ذكرت أن

لكن الحملة الأمنية الشديدة التي شنتها الأجهزة الأمنية وقتل فيها مئات الإسلاميين واعتقل الألوف بمن فيهم مرسي نفسه وكبار قيادات الإخوان أضعفت احتجاجات الإخوان.

ودعت جماعة الإخوان إلى مقاطعة الاستفتاء.

وسيمثل هذا الاستفتاء ثالث مرة يبدى فيها المصريون باصواتهم على تعديلات دستورية وسادس مرة يتجهون فيها لصناديق الاقتراع منذ الإطاحة بمبارك.

وسجل الدستور بصورته الجديدة محل الدستور الذي تم إقراره في عهد مرسي منذ أكثر من عام وكان يحظى بصياغات أملاها التيار الإسلامي. وتعمل التعديلات الدستورية على تقوية مؤسسات الدولة التي وقفت في وجه مرسي متمثلة في الجيش والشرطة والقضاء.

ويأمل حلفاء مصر الغربيون أن تتهيأ الساحة السياسية لمزيد من المناقشة بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة الشعبية.

لكن نمة شكوكا في مدى نزاهة الاستفتاء والتعديلات الدستورية.

فقد قالت اللجنة الدولية للحقوقيين في بيان أصدره مقرها في جنيف إن التعديلات المقترحة تحفل بالعيوب.

وقالت اللجنة «حملة الاستفتاء وقعت في جو من الخوف والترهيب والقمع بما يثير الشك في نزاهة العملية برمتها».

ويمثل الاستفتاء خطوة مهمة في خارطة الطريق التي أعلنها

الدستور.. أولى خطوات خارطة الطريق

عمل لتنتهي من عملها في الأول من ديسمبر بوثيقة الدستور المؤلف من 247 مادة من بينها 20 مادة انتقالية، و42 مادة مستحقة. كما خص الدستور نحو 48 مادة تتعلق بالعمل والفلاحين، و42 مادة تتعلق بالحقوق والحريات والواجبات.

وأبرز ما ألهاه دستور 2013 الغرفة الثانية للبرلمان المصري وهو مجلس الشورى، كما ألغى الدستور النسبة التاريخية للعمل الفلاحين في مجلس النواب، إذ كان مجلس النواب ينتخب أعضاءه شريطة أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

وحظر هذا الدستور إنشاء الأحزاب على أساس ديني، واستمرت المادة الثانية كما هي في دستور 1971 على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وبعد أن وضع دستور 2012 مادة مفسرة لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي المادة 219 ألغيت في دستور 2013.

القاهرة - «وكالات»: تعليق العمل بدستور عام 2012 كان أحد أبرز قرارات ثورة 30 يونيو التي أطاحت بالرئيس محمد مرسي بعد عام من توليه الرئاسة. وصياغة دستور جديد كان أبرز مطالب الملايين الذين تقاطروا في ميادين مصر وشوارعها للإطاحة بمرسي، ولهذا أولت السلطات الانتقالية أهمية خاصة لصياغة دستور جديد.

وفي الثالث من يوليو تم عزل الرئيس محمد مرسي ووضعت خارطة طريق أولى خطواتها تعديل دستور 2012، حيث تم تشكيل لجنة من الخبراء الدستوريين والقانونيين عُرفت بلجنة العشرة، راجعت الدستور واقترحت العديد من التعديلات.

تلك التعديلات ذهبت للجنة المنوط بها تعديل الدستور، وهي لجنة مكونة من 50 عضواً، عقدت أول اجتماعاتها في 8 سبتمبر وأختارت عمرو موسى رئيساً لها.

وعلى مدار ثلاثة أشهر، عملت لجنة الخمسين لنحو 737 ساعة

قتيل وقنبلة خلال محاولات «الجماعة» عرقلة الاستفتاء



موقع انفجار القنبلة عند مقر محطة أمية

في مسيرة احتجاج مؤيدة للإخوان أشعلوا النار في سيارة شرطة بمدينة الحوامدية إحدى مدن الجيزة، وأضاف أن المهاجمين طلبوا من ضابط كان يقود السيارة النزول منها قبل إشعال النار فيها.

وقالت المصادر الأمنية وشهود إن قوات الأمن فرقت احتجاجات صغيرة مؤيدي الإخوان في حلوان إحدى ضواحي القاهرة ومدن الإسكندرية ودمياط على البحر المتوسط والزقازيق شمال شرقي العاصمة ونهايا بالجيزة.

من جهة أخرى، تصدت قوات الأمن لمحاولة العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، الذين حاولوا الاعتصام داخل ميدان التحرير.

وأوضح مصدر أمني أن ما يقرب من 70 إخوانياً دخلوا التحرير «فرداً» في محاولة للاعتصام داخل الميدان، وهم يرفعون شعارات «رابعة»، ورددوا هتافات مناهضة للقوات المسلحة والشرطة وأخرى تدعو لمقاطعة الاستفتاء على الدستور.

وأضاف المصدر أن قوات الأمن ألقوا القبض على عشرة من المظاهرات، وجار التحقيق معهم.

القاهرة - «وكالات»: قالت مصادر أمنية وصحية إن شخصاً قتل أمس بالرصاص خلال اشتباك بين قوات الأمن المصرية ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمين بمدينة ناصر في محافظة بني سويف جنوبي القاهرة بعد ساعات من بدء استفتاء على تعديلات الدستور.

وقالت المصادر وشاهد عيان إن القتل ويعدى محمود سيد جمعة «25 عاماً» كان يحتج مع آخرين يؤيدون جماعة الإخوان على الاستفتاء الذي بدأ في الساعة التاسعة صباحاً بالتوقيت المحلي ويستمر يومين.

وقال مصدر صحي إنه توفي بمستشفى ناصر المركزي بالمدينة خلال محاولة لإنقاذ حياته. وكانت المصادر قالت في وقت سابق إنه سقط قتيلاً خلال الاشتباك الذي اندلع أمام لجنة الانتخاب.

وقالت مصادر أمنية وشهود عيان إن انفجاراً وقع قبل نحو ساعتين من بدء الاستفتاء أمام محكمة في حي أمية بمحافظة الجيزة التي تجاور القاهرة لم يسفر عن ضحايا.

وقال شاهدا عيان لرويترز إن الانفجار حطم زجاج نوافذ عدد من طوابق المبنى وزجاج نوافذ منازل وسيارات، وقال مصدر أمني إن مشاركين

واشنطن تعرب عن «القلق العميق» حيال الاعتقالات

واشنطن - «كونا»: أعربت الولايات المتحدة عن «القلق العميق» إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاعتقالات في مصر على خلفية حملة التصويت ب «لا» في الاستفتاء على مشروع الدستور.

وقال نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماري هارف خلال مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة «قلق للغاية» إزاء تقارير عن تعرض شخص على الأقل للضرب خلال اعتقاله مؤكدة أن واشنطن تسعى حالياً إلى الحصول على مزيد من المعلومات حول هذه التقارير من السلطات المصرية.

وأوضحت أن السماح بحرية الرأي سواء مع أو ضد الاستفتاء يضيف مصداقية أكبر على النتيجة مضيفة: «لذا نطعم بالتأكيد هذه الرسالة إلى الحكومة المصرية المؤقتة بأنه إذا أراد زعماء مصر التأكد من نتيجة تحظى باحترام الشعب المصري فإنه يجب أن تضمن عملية يتق ويؤمن بها الشعب المصري».

وأضافت أن «المسؤولين الأمريكيين يشجعون جميع المصريين على المشاركة في الاستفتاء رغم ما حدث ويحدث» داعية الحكومة المؤقتة إلى المساعدة على خلق مناخ يشجع الناس على التصويت.